

# التجارة وغرفة التجارة في حلب

نعمان جبران

المديرية العامة للأثار والمتاحف

قد كان لموقع حلب الإستراتيجي وغنى محيطها الجغرافي بإنتاجياته الاقتصادية الأثر الأكبر في تطور هذه المدينة واعطائها دوراً في النشاط التجاري بكل معانيه على الصعيدين الداخلي والخارجي، فبحكم موقع حلب مثلت هذه المدينة نقطة هامة في تجارة القوافل مع العراق وفارس، كما كانت وحتى مطلع القرن الحادي عشر إحدى أهم المعابر التجارية مع بيزنطة وهذا ما أكدته الاتفاقيات التجارية بين بيزنطة وحكام حلب في القرن العاشر للميلاد، يضاف إلى ذلك أن حلب كانت نقطة التقاء وتقاطع للطرق التجارية الأبعد سواء كانت طرقاً بحرية قادمة من الصين والهند عبر الخليج العربي أو الطرق البرية القادمة من وسط آسيا، فتفرعات هذه الطرق كانت تصل إلى حلب في طريقها إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، وكذلك الحال بالنسبة للطرق الآتية من آسيا الغربية وخط القوافل الآتي من بحر قزوين مروراً بتبرين وماردين وأورفه جعل حلب على اتصال بأرمينية وكردستان.



ضمن استراتيجياتهم السيطرة على المناطق المهمة استراتيجياً واقتصادياً والعمل على قطع الاتصال أو اعاقته بين المناطق الإسلامية، ضمن هذا التوجه كانت أنطاكية والرها من المناطق الصليبية التي هددت اقتصاديات حلب وطرق تجارتها، فالرها مثلاً شكلت ولمدة ٤٠ سنة تهديداً للطريق التجارية بين حلب والموصل علاوة على الغارات الصليبية المتكررة على مناطق حلب وما رافق ذلك من ضربات لاقتصاديات المنطقة.

إن هذا الموقع من الطرق التجارية كان يتأثر بالتطورات السياسية والعسكرية وتبادل القوى في السيطرة على أهم المعابر التجارية، ومن هذا المنطلق يمكن رصد الآثار الإيجابية والسلبية التي أثرت على حلب كمحطة على طريق الحرير من خلال تصارع القوى المختلفة حول الاستفادة من المناطق التي تلعب دوراً هاماً في النشاط التجاري، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في فترة الغزو الصليبي لبلاد الشام، حيث كان من



الأشرف خليل بن قلاوون عام ٦٩٠ هـ ورافق ذلك نجاحات مملوكية في التصدي لدولة ايلخانية فارس تمثل بالسيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية التي تتحكم في الطرق التجارية كما هو الحال حين تمت السيطرة على قلعة الروم (قلعة المسلمين) سنة ١٢٩١ م.

وإثر ذلك عادت حلب لتلعب دوراً بدأ بطيئاً ومتعشراً وتعزز نتيجة الضعف المستمر لدولة المغول وفقدان الأمن على الطرق التجارية في حدود الدولة المغولية التي انتهت عام ١٣٣٥ م، وحينها بدأت الحركة التجارية تعود بزخم أقوى ضمن أراضي الدولة المملوكية ولقد استفادت حلب من هذا الوضع وتعمقت استفادة حلب ومشاركتها في النشاط التجاري بعد أن تم للدولة المملوكية السيطرة على منطقة سيس سنة ١٣٧٥ م، وبهذا أصبحت الفرصة مهيأة من جديد لكي تلعب حلب دوراً نشطاً في الحياة التجارية إذ عادت نقطة التقاء للطرق التجارية في الدولة المملوكية، وقد تبع ذلك أثر هام في تطور المدينة واتساعها كما أثر على بنيتها السكانية وعمق دورها في الأحداث السياسية في الدولة المملوكية، واستطاعت في بعض الفترات من أن تتفوق على مدينة دمشق في مجالات مختلفة، واستمر هذا الدور الفاعل إيجابياً حتى نهاية القرن الأول من السيطرة العثمانية على بلاد الشام، ويبدو ذلك واضحاً لمن يتتبع المنشآت العمرانية والثراء الاقتصادي الذي عاشته حلب مقارنة بغيرها من المدن الشامية.

إن مهمة هذا البحث تكمن أيضاً في تبيان دور حلب - كمحطة على طريق الحرير - في سياسات القوى المتصارعة في المنطقة أو عليها، سواء أكانت قوى إسلامية (زنكيين، أيوبيين، مماليك) أو قوى غازية (صليبيين، ومغول) وتبيان كيف أمكن لهذه المنطقة من تجاوز الآثار السلبية للغزوين الصليبي والمغولي، كما يقع ضمن نطاق هذا البحث رصد التغير في البنية السكانية لمنطقة شمالي بلاد الشام وما ترتب على ذلك من تفاعلات حضارية ايجابية يمكن ملاحظتها في المجتمع الحلبي.

وبعد حركة الإفاقة العربية الإسلامية منذ عهد عماد الدين زنكي شكلت حلب ومناطقها نقطة هامة في الحسابات الاستراتيجية للصليبيين والمسلمين في محاولة من كل طرف للفوز بحلب لما تمثله من أهمية على الصعيدين الاستراتيجي والعسكري والاقتصادي.

وإثر فشل الصليبيين في السيطرة على حلب أو تحييدها لجؤوا إلى محاولة الاستفادة من موقعها التجاري وذلك عن طريق المراسلات وعقد الاتفاقيات التجارية كذلك التي أعطت بعض الامتيازات التجارية لبعض المدن الإيطالية كما هو الحال في الأعوام ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٢٥ م.

وفي فترة الدولة المملوكية وسيطرتها على بلاد الشام ومارافق ذلك من نجاحات حققتها القوة المملوكية في التصدي للصليبيين، وسيطرتها على المناطق التي كانت تهدد شمالي بلاد الشام كان بإمكان حلب أن تستعيد دوراً نشطاً على الصعيد التجاري، إلا أن موقعها فرض عليها أن تعود مرة أخرى كخط مواجهة للتصدي لخطر جديد هدد المنطقة الإسلامية ألا وهو الخطر المغولي الذي مثلته دولة ايلخانية فارس والتي بدأت تهدد بلاد الشام بشكل مباشر بعد سيطرتها على بغداد سنة ١٢٥٨ م، وتبرز أهمية حلب في هذا الدور من خلال الاستراتيجية المغولية الهادفة للسيطرة على طريق الحرير والوصول إلى شواطئ البحر المتوسط، وبذلك كانت حلب ومناطقها أكثر مناطق بلاد الشام تعرضاً لغزوات المغول منذ عهد هولاكو خان وحتى عهد تيمورلنك.

ولقد رافق الغزو المغولي تغيراً في الطرق التجارية البرية والبحرية ولقد انعكس ذلك سلباً على مناطق الدولة المملوكية، وكانت حلب الأكثر تأثراً حيث قلت مشاركتها في النشاط التجاري نتيجة لبروز أهمية ميناء إياس علاوة على تفضيل الأوربيين للطرق التجارية المارة في الدولة المغولية تجنباً للمرور في أراضي الدولة المملوكية.

وبعد أن استطاعت الدولة المملوكية من إنهاء السيطرة الصليبية على بلاد الشام إثر تحرير عكا في زمن السلطان